دراسة وتحليل الأطر النظرية المفسرة للمحافظة على رأس المال في المحاسبة

Study and Analysis of the Theoretical Frameworks Explaining the Capital Maintenance in Accounting

محمد العربي قزون [1,*]، مسعود صديقي [2]

[1] مخبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر

[2] مخبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر

تاريخ الاستلام : 2019/12/20 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/01/05 ؛ تاريخ القبول : 2020/02/14

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفاهيم المحافظة على رأس المال لما تلعبه من دور مهم في ضبط العمل المحاسبي، باعتبار أنها قيد أساسي لقياس دخل المؤسسة، ومحدد لطرق القياس المحاسبي المتعارف عليها في الحقل الأكاديمي والمهني في مجال المحاسبة. انطلاقا من ذلك تأخذ هذه الدراسة أهيمتها، مما يدعو لمحاولة دراسة وتحليل الأطر النظرية لمفاهيم المحافظة على رأس المال للمساهمة في ضبطها ومعرفة النظريات المحاسبية والاقتصادية المفسرة لها، في سياق التطورات الحاصلة في الحقل المحاسبي من خلال بروز المحاسبة الاكتروازية بتبنيها للقياس وفق القيمة العادلة، بعدما سيطرت المحاسبة الستاتيكية والديناميكية لفترات طويلة. ولتحقيق هدف الدراسة يتم الاعتماد على مسح بيبليوغرافي في الأدبيات المحاسبية والاقتصادية، إضافة للاستعانة بما جاء في الإطار المفاهيمي للنموذج المحاسبي الدولي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن نظرية القيمة والمحاسبة الستاتيكية والأكتروازية (المحينة) هي الإطار النظري الأكثر تفسيرا للمحافظة على رأس المال المالي، بينما نجد أن نظرية الصفقات والمحاسبة الديناميكية هي الإطار النظري الأكثر تفسيرا للمحافظة على رأس المال المادي، وجود غموض وعدم اتساق في النموذج المحاسبي الدولي ذو الخلفية الأنجلوسكسونية في مجال المحافظة على رأس المال، لاعتماده على مبدأ القبول العام في الممارسة المهنية على حساب الإطار النظري.

الكلمات المفتاح: رأس مال مالي، رأس مال مادي، نظرية القيمة، نظرية الصفقات، محاسبة ستاتيكية، محاسبة ديناميكية، محاسبة أكتروازية، اتساق، مبدأ قبول عام.

تصنيف JEL: M41.

Abstract: This study aims to shed light on the concepts of capital maintenance due to its important role in controlling the accounting work as a fundamental constraint to measure the income of the enterprise, and a determined the measurement methods of accounting recognized in the academic and professional field in accounting. Therefore, this study takes its importance, in the attempt to study and analyse the theoretical frameworks of the concepts of capital maintenance to contribute to their control and knowledge of accounting and economic theories. All are interpreted in the context of developments in the accounting field through the emergence of eco-accounting by adopting measurement at fair value, after dominated static and dynamic accounting prolonged. To achieve the objective of the study, we rely on a bibliographic survey in the accounting and economic literature, in addition to using the contents of the conceptual framework of the international accounting model.

The study concluded that value theory and static, actuarial accounting are the most theoretical framework for the financial capital maintenance, whereas the theory of transactions and dynamic accounting are the most theoretical framework for the physical capital maintenance, the existence of ambiguity and inconsistency in the international accounting model with an Anglo-Saxon background in the field of capital maintenance, based on the principle of general acceptance in professional practice at the expense of the theoretical framework.

Keywords: financial capital, physical capital, value theory, transaction theory, static accounting, dynamic accounting, actuarial accounting, consistency, principle of general acceptance.

Jel Classification Codes: M41.

* Corresponding author, e-mail: Guezzoun.larbi@univ-ouargla.dz

I- تمهيد:

تحاول هذه الدراسة تقديم تفسير وتبرير نظري لمفاهيم المحافظة على رأس المال، في سياق ما هو حاصل من تطورات ومستجدات في مجال المحاسبة أكاديميا ومهنيا. وتتمثل أبرز هذه التطورات في تبني مفهومي القيمة العادلة والدخل الشامل، اللذان أدخلا المحاسبة إلى عهد جديد تعتمد فيه على القيم المحينة ضمن ما يعرف بالمحاسبة الأكتروازية Comptabilité Actuarielle كشكل جديد يبرز التطور المحاسبي، بعدما كانت المحاسبة الستاتيكية Comptabilité Statique (القرن التاسع عشر) والمحاسبة الديناميكية Comptabilité Dynamique (القرن العشرون) مسيطرتان على المشهد المحاسبي لفترات طويلة [1]. وعلى هذا الأساس، سنقوم بمسح ببليوغرافي للأدبيات المحاسبية والاقتصادية التي تناولت الموضوع، لحصر وتحليل النظريات المؤطرة لمفهومي رأس المال؛ المالي والمادي، والوقوف على محددات المحافظة علىيهما، مستعينين في ذلك على الإطار المفاهيمي للنموذج المحاسبي الدولي. كما نحاول البحث في تأثير أهم مدرستين محاسبيتين (المدرسة الفرنكو-جرمانية (القارية) والأنجلو-سكسونية) في ضبط الاطار النظري للمحافظة على رأس المال.

I - 1 إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

إلى أي مدى ساهم الفكر المحاسبي في تفسير وضبط مفاهيم المحافظة على رأس المال؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي السابق، يمكن طرح إشكالين فرعيين للموضوع على النحو التالي:

- أي مقاربة ونظرية تفسر وتؤطر مفهوم المحافظة على رأس المال المالي؟
- أي مقاربة ونظرية تفسر وتؤطر مفهوم المحافظة على رأس المال المادي؟

I - 2 فرضيات البحث: من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية التي نسعى لاختبارها:

- **الفرضية الأولى:** تختلف النظريات المفسرة لكل من مفهومي المحافظة على رأس المال باعتبارهما بديلين؛
- **الفرضية الثانية:** أثر فكر المدرستين المحاسبيتين (الفرانكو-جرمانية (القارية) والأنجلوسكسونية) في الغموض وعدم الاتساق في مفاهيم المحافظة على رأس المال.

I - 3 منهجية وأدوات البحث: للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، سنعتمد المنهج الاستقرائي لتتبع ما جاء في الفكر المحاسبي والاقتصادي حول النظريات المفسرة للمحافظة على رأس المال، مستعينين أحيانا بما جاء في الإطار المفاهيمي للنموذج المحاسبي الدولي، حول استخدام مفاهيم المحافظة على رأس المال، قصد معرفة اتجاهات الممارسة المحاسبية. وقد تم استخدام مختلف المصادر والمراجع التي خاضت في الجوانب النظرية لموضوع الدراسة. وذلك بالاعتماد على التحليل والاستنتاج للوصول لمبتغى هذه الدراسة، والمتمثل في ضبط ومحاولة فهم ووضع الاطار النظري المفسر لمفاهيم المحافظة على رأس المال الضروري لتبني هذا المفهوم ضمن الأطر المفاهيمية والممارسات المهنية في الأنظمة المحاسبية المقارنة.

I - 4 أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهميتها في البحث في أحد المواضيع الأساسية في المحاسبة، وفي محاولة ضبط العمل المحاسبي تحديدا، بالنظر لما تلعبه مفاهيم المحافظة على رأس المال، كأساس لقياس الدخل، ومحدد أساسي لطرق القياس المحاسبي. الأمر الذي يجعل هذا المفهوم يصرح به ضمن أغلب الأطر المفاهيمية للأنظمة المحاسبية الحديثة. إضافة لذلك، تجد الدراسة أهميتها في أهمية ما يمثله الاطار النظري لأي موضوع ومفهوم مستعمل ميدانيا، خاصة إذا ما كان يعتريه مشاكل في الغموض وعدم الاتساق.

I - 5 الدراسات السابقة:

- **دراسة (D. Boussard, 1982) [2]**

جاءت الدراسة بعنوان "نحو نهاية مفهوم النتيجة؟"، هدف الباحث من خلالها إلى مناقشة وتسليط الضوء حول جانبين متلازمين في المحاسبة، وبالتحديد عند حساب النتيجة – والتي تمثل تقاطع بين النظري والتطبيقي – وهو حينما تكون **هشاشة واضحة في المعارف المنهجية**، -الجانب الأول- يقوم الأعوان الاقتصاديون **بممارسة أفعال بغرض تطويع الطرق في الاتجاه الذي يخدم مصالحهم**، -الجانب الثاني-، وسيتم توضيح ذلك بالاعتماد على محاسبة التضخم. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والبحث في التجارب للدول الانجلو-سكسونية، بالإضافة إلى فرنسا مستعينا بتطبيقات عددية للبرهنة على وجهات نظره.

خلصت الدراسة إلى أن حساب النتيجة وفق مختلف نماذج محاسبة التضخم هي محل انتقادات تتمثل في؛

- **عدم كفاية الأسس النظرية بشكل واضح، وإمكانية وقوع طرق التقييم المنبثقة عن هذه النماذج في الخطأ بسهولة؛**

- **تنتج القواعد المختارة من طرف الجهات المختصة وضعا غامض التأثير، لكن قطعا موجهة لأجل مصالح خاصة.**

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة في موضوع المحافظة على رأس المال، بالرغم من أن عنوانها لا يظهر هذا الأخير، فحساب النتيجة مبني أساسا على المحافظة على رأس المال. وعليه، قدمت الدراسة مختلف طرق القياس المحاسبي ومختلف مفاهيم المحافظة على رأس المال في سياق محاسبة التضخم، حيث تكون الحاجة ملحة للحفاظ على رأس المال أكثر من أي وضع آخر بسبب التدهور الكبير في القدرة الشرائية لوحدة القياس. ومن ثم، تعتبر هاته الدراسة مهمة جدا، كونها بينت هشاشة مختلف طرق القياس وسهولة توصلها إلى أخطاء في نتائجها، مما يجعلها مجانبة للحساب الدقيق للنتيجة المحاسبية، وذلك ناجم أيضا **لعدم ارتكازها على أسس نظرية واضحة.**

وتتمثل نقاط الاتفاق مع هذه الدراسة، في كوننا نحاول أن نتوصل إلى فهم مشكلة المحافظة على رأس المال من خلال فحص الإطار النظري لمفاهيم المحافظة على رأس المال، ومعرفة مصادر اللبس والغموض فيه. كما نتفق معها في المسح الببليوغرافي للإحاطة بالظاهرة بالوقوف على كتابات الأكاديميين، والتوجيهات والقوانين المحاسبية الصادرة عن الهيئات المشرفة على العملية.

أما عن نقاط الاختلاف فتتمثل في الأدوات المستخدمة، حيث استعملت الدراسة مثال تطبيقي للبرهنة على المشاكل التي تعترض طرق القياس المقترحة في النماذج المحاسبية للقياس على اختلافها، بينما في دراستنا نعتمد المسح الببليوغرافي للوقوف على مشكل البحث وتحليله مستعينين بما هو موجود في الاطار المفاهيمي للنموذج المحاسبي الدولي.

➢ دراسة (T.A. Lee, 1983)[3]

الدراسة في الأصل مقال منشور في مجلة تاريخ المحاسبة بعنوان:"النقاش المبكر حول رأس المال المالي والمادي"، حيث هدف الباحث إلى تبيان مساهمة الكتاب البارزين في بداية سنوات القرن العشرين، من خلال دراسة وتسليط الضوء حول المشاكل والصعوبات الشائكة المصاحبة لمفهوم المحافظة على رأس المال والتحديد الدوري للأرباح، حيث حاول الباحث توضيح الجدل القائم من خلال التمييز بين رأس المال المادي والمالي؛ أيهما أكثر نفعا وملاءمة لأغراض المعلومة المالية الخارجية.

واعتمد الباحث لتحقيق هدفه، مسحا شاملا للدراسات ذات العلاقة بالمحافظة على رأس المال وتحديد الربح الدوري منذ بدايات القرن العشرين إلى غاية تاريخ نشر دراسته سنة 1983، من خلال منهج استقرائي يمكنه من الوصول إلى استنتاجات شاملة لما تم طرحه من مختلف الكتاب.

ومن أهم ما توصل الباحث إليه عبر هذا المسح لكتابات الكتاب البارزين، ما يلي:

- **أن مسألة قياس العوائد ورأس المال من أعقد المسائل في المحاسبة، كونها تطرح عدة صعوبات، وتعكس أفكار وآراء عديد المدارس الفكرية الاقتصادية والمحاسبية؛**
- **تعترض مفهوم المحافظة على رأس المال المادي مشاكل معتبرة في التطبيق عند وضعه حيز التنفيذ. وعليه، فهو مفهوم تصوري أكثر منه تطبيقي؛**
- أن المسائل التي كانت محل نقاش في أبحاثهم (كمعالجة الأرباح) بقيت كمشاكل لم تحل من طرف ممارسي المحاسبة.

جاءت هذه الدراسة في شكل مسح وجرد شامل لكتابات الأكاديميين والمهنيين، حول النقاش الدائر بخصوص المحافظة على رأس المال، خاصة مابين المالي والمادي في أكثر جزء من هذا الجدال والنقاش، وانعكاساته حول تحديد الربح واختيار طرق القياس المناسبة لكل مفهوم، لتصل إلى خلاصة لبحث مسحي لفترة تقارب القرن (من بداية القرن العشرين إلى غاية سنة 1983).

فهي دراسة للأدبيات النظرية وحتى التطبيقية حول موضوع المحافظة على رأس المال، وهي نقطة اتفاق مع دراستنا،كوننا نقوم بمسح لذلك من خلال البحث في الأطر النظرية المفسرة لمفاهيم المحافظة على رأس المال في الأدبيات والدراسات السابقة. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة في الموضوع، كونها قدمت تحليلا كافيا وشاملا للجدلية القائمة بين رأس المال المالي أو المادي، باستعراض مختلف الكتابات حول ذلك. كما تتفق مع دراستنا في طبيعة المنهج المتبع، كون أن هذه الدراسة جاءت مسحية ونظرية معتمدة على سرد وتحليل النقاش والجدل الدائر حول الموضوع. أما عن وجه الاختلاف، ففي دراستنا نحاول الوقوف على الإطار المفسر لمفاهيم المحافظة على رأس المال والمشاكل المؤدية للغموض وعدم الاتساق فيه، بينما هذه الدراسة تحاول أن تسرد جميع الإشكالات المرتبطة بمفاهيم المحافظة على رأس المال من خلال مسح لجميع الأدبيات ذات العلاقة.

➢ دراسة (O.S. Gellein, 1987)[4]

الدراسة في الأصل مقال منشور في مجلة تاريخ المحاسبة بعنوان: "المحافظة على رأس المال: مفهوم مهمل"، حيث هدف الباحث إلى تتبع بعض التطورات الفكرية حول موضوع المحافظة على رأس المال خلال القرن العشرين، من خلال الوقوف على النظريات حول المفهوم في بعض البلدان قصد تتبع تطوره وكيفية معالجته. وقد تم استعمال المنهج الوصفي لتحقيق هدف الدراسة بتحليل المفهوم باستخدام مسح مكتبي لمعرفة التطورات والدراسات الخاصة بالمفهوم أكاديميا ومهنيا.

وقد خلصت الدراسة إلى أن **مفهوم المحافظة على رأس المال عرف إهمالا في الدراسات**، وقد تم حصر العواقب الضارة الناجمة عن إهمال هذا الموضوع، بعد مراجعة أساسية للمفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع في الأدبيات المحاسبية. **كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تناقضات بين النظريات في المملكة المتحدة، إيرلندا، أستراليا وبلدان أخرى.**

جاءت هذه الدراسة مسحية، وتحاول أن تتبع مفهوم المحافظة على رأس المال من خلال بعض المحطات من تطوره سواء أكاديميا أو على مستوى تطبيقاتها، بواسطة تتبع ذلك في بعض الدول (أنجلو-سكسونية)، وأبرزت أهم فرضية انطلق منها الباحث بأن هذا المفهوم **قد أهمل لسنوات طويلة حوالي ثلاث أرباع القرن العشرين في التطبيقات** خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، **ولم يحظ بالعناية والدراسة الكافية حتى لدى الأوساط الأكاديمية**، بالرغم من أهميته القصوى في تحديد الدخل للمؤسسة، وفي الإبقاء على استمراريتها من خلال المحافظة على أصولها. وبالتالي قدمت الدراسة مادة مهمة بعرضها لأهم الأفكار الأكاديمية، والمرجعيات المحاسبية للدول الأنجلو-سكسونية في تعاملها مع الموضوع.

وتتفق هذه الدراسة مع ما نود بحثه، من خلال عرض وتحليل الدراسات والأدبيات السابقة، كما نتفق معها في المنهج المستعمل في الدراسة. أما أوجه الاختلاف، فتتمثل في أن دراستنا اكتفت بالمرجعية المحاسبية الدولية على عكس هذه الدراسة التي اختبرت وتتبعت أغلب المرجعيات المحاسبية الأنجلوسكسونية، كما أن الاطار الزمني للدراستين مختلف مما مكننا من تتبع التطورات الحاصلة في الحقل المحاسبي فيما يرتبط تحديدا بالمحاسبة الأكتروازية، وتأثيرها على مشكل الدراسة.

➢ دراسة (S. Giordano-Spring & M. Lacroix, 2007)[5]

الدراسة في الأصل عبارة عن مقال منشور في مجلة المحاسبة، الرقابة، المراجعة، بعنوان "القيمة العادلة والإبلاغ عن الأداء: مناقشات مفاهمية ونظرية"، حيث هدف الباحثان إلى توضيح مدى إسهام استخدام القيمة العادلة في تقديم منطق جديد للإبلاغ المحاسبي للأداء، إذ لم يكتفيا بالمساهمة في تقديم الحجج المفاهيمية والنظرية الموجودة ضمنيا في المعايير الدولية فقط، بل يقترحان قراءة تفسيرية لطرق الإبلاغ عن الأداء ضمن مناظير اقتصادية مختلفة للمؤسسة.

ولقد اعتمد الباحثان على منهج استقرائي لمناقشة ما جاء في الفكر المحاسبي ومراجعة الإطار المفاهيمي المحسن نظير الاتفاق المبرم بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(2006) في سياق تحليل مفاهيمي ونظري بغية إزالة الغموض وفهم السياق الجديد للإبلاغ عن الأداء والقيمة العادلة وعلاقتها بالدخل الشامل (الاقتصادي) والمحافظة على رأس المال. وهذا لغرض التساؤل عن الأساس المفاهيمي والنظري لمفهوم القيمة العادلة وتأثيراته على الإبلاغ عن الأداء.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- **أن مفهوم القيمة العادلة لا يستقيم فهمه في هذا السياق إلا من خلال مفهوم رأس المال والمحافظة عليه. كما أن الحرية المسجلة في الخيارات المتاحة لمفهوم رأس المال وفي اتفاقيات القياس ستنحصر إذا ما تم التركيز على الاتساق المفاهيمي للنموذج المحاسبي المختار.**
- إذا نجح مشروع التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (2006)، فإنه سيكون حتما نتيجة لعملية تفاوض دقيقة. وعندئذ، **فإن هذا الإطار المفاهيمي الجديد سيجد طرقا أخرى لاتساقه وشرعيته.**

ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها سلطت الضوء على جانب مهم في المحاسبة، والمتمثل في القياس بالقيمة العادلة وانعكاساتها على الإبلاغ عن الأداء من خلال المفهوم الموسع للدخل، والمتمثل في الدخل الاقتصادي. وربطت الموضوع أساسا بمفاهيم رأس المال والمحافظة عليه في سياق مشروع الإطار المفاهيمي الجديد الذي يندرج في ظل مشروع التقارب بين الهيئتين المحاسبيتين الدولية والأمريكية، وقد أثرت الدراسة الموضوع من خلال مناقشة ما جاء به الفكر المحاسبي لإعطاء الأساس النظري والمفاهيمي للموضوع.

ويتوافق المنهج المستعمل من الباحثين مع المنهجية المستخدمة في موضوعنا،كما نتفق مع هذه الدراسة في كونها ناقشت موضوع المحافظة على رأس المال من خلال أحد أهم نتائجه وأثاره وركائزه، والمتمثل في الإبلاغ عن الأداء في صيغة الدخل الاقتصادي. وعليه تعد هذه الدراسة مرجعية لدراستنا من حيث أنها أصلت للموضوع من الجانب النظري وأزالت جانبا من الغموض الذي يكتنف الموضوع، خاصة في ما يرتبط بمفاهيم رأس المال وعلاقتها باتفاقيات القياس، ووضعها في سياق النظرية التي تدعمها. أما وجه الاختلاف، فهذه الدراسة تحاول أن تبحث عن الخلفية النظرية لمحاسبة القيمة العادلة وتقرير الأداء وفقها عن طريق البحث في النظريات المحاسبية ذات الصلة، ومن ثم تقاطعت مع المحافظة على رأس المال كمحدد للقياس المحاسبي، على عكس دراستنا التي نحاول البحث في الإطار النظري لمفاهيم المحافظة على رأس المال والبحث في مشاكل الغموض وعدم الاتساق في جوانبها النظرية والمهنية عند التطبيق.

- **دراسة (ح.ب. الخطيب، 2012)[6]**

الدراسة في الأصل عبارة عن مقال منشور، هدف الباحث من خلاله إلى دراسة كفاءة كل أسلوب من أساليب القياس المحاسبي ومفهوم المحافظة على رأس المال الذي يحدده، ومعرفة المفهوم الأمثل للمحافظة على رأس المال في ظل التغير المستمر للأسعار، وذلك من خلال التطبيق العملي لأساليب القياس المعروفة في المحاسبة والمالية. ويعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في دراسته وتحليله للأبحاث والدراسات المالية والمحاسبية التي تناولت المحافظة على رأس المال واستقراء مفهوم المحافظة على رأس المال الأكثر تطابقا مع جوهر الفكر المالي والمحاسبي المعاصر.

ومن بين النتائج المتوصل إليها، هو **أن المفهوم النقدي (المالي) للمحافظة على رأس المال وقياس الربح على أساس التكلفة التاريخية، والتمسك بفرض ثبات وحدة النقد يعمل على إضعاف رأس مال المؤسسة**، ومن ثم زواله تدريجيا إلى حد انعدام قدرة المؤسسة على إحلال الأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية. وعليه، فإنه في ظل التغير المستمر للأسعار وما يقود إليه من تغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، تصبح المحافظة على رأس المال وفق هذا المفهوم محافظة وهمية.

كما خلصت الدراسة إلى **أن مفهوم المحافظة على القوة الشرائية الخاصة لرأس المال وقياس الربح على أساس محاسبة التكلفة الجارية، استند في تحديده لتكلفة استبدال الأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية إلى الأرقام القياسية الخاصة**، وهو بذلك قد سمح للمؤسسة بالحفاظ على القوة الشرائية الخاصة كما كانت عليه في بداية الدورة المالية، مع تحقيقها في نفس الوقت لمعدلات ربحية مقبولة، وذلك نتيجة تمثيل عناصر القوائم المالية المعدة وفق هذا المفهوم لحقيقة القيم الاقتصادية التي تعبر عنها بالأسعار الجارية في تاريخ إعداد هذه القوائم، وللإظهار الكامل لأثر التغير المستمر في مستويات الأسعار ضمن هذه القوائم، **الأمر الذي يجعل هذا المفهوم أكثر المفاهيم ملاءمة للمحافظة على رأس المال في ظل تغير الأسعار بشكل خاص.**

ما يلاحظ على هذه الدراسة، أنها عالجت مفاهيم المحافظة على رأس المال مع مختلف نماذج القياس المحاسبي في ظل التغير المستمر للأسعار خاصة مع ظاهرة التضخم، وقد جاء تحليلا معمقا من خلال استقراء مجموعة من الأبحاث والدراسات في هذا المجال لتحاول الوصول إلى نتائج مهمة في موضوع المحافظة على رأس المال، وهو ما يتفق مع دراستنا كوننا نحاول أن نقف على مشكلة المحافظة على رأس المال من خلال أهمية هذا المفهوم وانعكاساته على مختلف عناصر النموذج المحاسبي، كما تتفق مع دراستنا في المنهج الاستقرائي بمسح مكتبي للمصادر ذات الصلة. وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة، في كوننا نحاول استقراء مختلف الدراسات في جوانبها الأكاديمية والمهنية لمعرفة وتحليل الأطر النظرية المفسرة لمفاهيم المحافظة على رأس المال ومعرفة مصدر اللبس والغموض المصاحب له نظريا وتطبيقيا في النماذج المحاسبية.

II- نظرية القيمة في سياق المحاسبة الستاتيكية كمفسر لمفهوم المحافظة على رأس المال المالي:

أنتجت نظرية القيمة في مجال القياس المحاسبي نماذج عدة، حيث أن نظرية القيمة متنوعة إذ نجد هذه النظرية ضمن النظرية الاقتصادية، كما نجدها ضمن النظرية المالية والتي أخذت عديد أسسها من النظرية الاقتصادية المعروفة. وعلى المستوى المحاسبي تم استعمال نظرية القيمة الخاصة بالجانب المالي نظرا للترابط الكبير بين علمي المحاسبة والمالية، واللذان تداخلا فيما بينهما خاصة المحاسبة التي استعملت الكثير من الأدوات والنظريات المالية التي سمحت بتطويرها على المستوى النظري وعلى مستوى الممارسة المهنية، وخير دليل على ذلك إطلاق لفظ "المحاسبة المالية" على محاسبة المؤسسة في سياق تطورها، بعدما كانت لمراحل زمنية ليست بالقصيرة تسمى "المحاسبة التجارية".

ولقد تم في سياق نظرية القيمة استخدام نظرية العوائد في المجال المحاسبي من طرف (Edwards, E.O & Bell, P.W, 1961)، وبعد ذلك تم تطويرها من طرف (Mattessich. R, 1964) و(Sterling. R.R, 1970) حيث تم في سياقها اقتراح قياس تراكم القيمة للمستثمرين كهدف للنموذج المحاسبي [7].

يعتبر قياس العائد على الاستثمار للمساهمين من بين الأهداف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، حيث يتيح تتبع أداء المؤسسة وقياسه. وعلى هذا الأساس، فمصادر النتيجة ليست فقط ناتجة عن خلق القيمة المتأتي من المبادلات التجارية التي تقوم بها المؤسسة، بل هي أيضا كل شكل آخر للتراكم له أثر إيجابي على قيمة رأس المال المستثمر، ومنه، فإن فوائض القيمة المخفية لعناصر الذمة المالية للمؤسسة - من وجهة نظر مفاهيمية- هي مصدر دخل Profit من خلال ارتفاع الأموال الخاصة والنتيجة Résultat للفترة، والمرتبطة بالتغير العام للأموال الخاصة خلال الفترة، والتي تمثل نتيجة موسعة Résultat Elargi، حيث أدمجت فوارق القيمة المخفية (مكاسب الحيازة)، بمعنى الدخل الاقتصادي (الدخل الشامل) Comprehensive Income.[8]

هذه المقاربة، على خلاف النموذج البديل، تجعل من الميزانية عبارة عن تجميع للعناصر المولدة للثروة، وأن حساب الأصل وفقها ما هو إلا التمثيل الجوهري لقيمة مرسملة Valeur Capitalisée [9]، إذ لا ترتبط قيمة المؤسسة بالأصول المادية فقط، بل تضاف عوامل أخرى لتحديدها، حيث لا يتم حساب قيمة مجموع المؤسسة إلا إذا تم تحديد عناصر الأصول والخصوم بشكل يدمج العناصر (معنوية في الغالب) غير المعروضة والظاهرة في القوائم المعدة وفق المرجعيات المحاسبية. وعلى هذا الأساس، فإن كل عنصر معنوي بما فيها العناصر المنشأة من طرف المؤسسة، والذي يمثل ثروة كامنة يجب أن يعترف به كأصل جوهري Actif Substantif، تستند قيمته على إمكانية توليد المنافع الاقتصادية المستقبلية القابلة للقياس.[10]

في إطار نظرية القيمة ووفق المفهوم المالي لرأس المال الذي يهدف للمحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال المالي المستثمر في المؤسسة، نجد أن القيمة الحالية هي الوحيدة التي تقدم قياسا ملائما للقيمة العادلة للأصول. في هذا المسعى، توجد الكثير من الطرق (أو الاتفاقيات) لقياس القيمة الحالية يمكن اعتمادها: القيمة الموضوعية للسوق أو القيمة المحسوبة عن طريق تحيين تدفقات العوائد المستقبلية. ويحبذ من الناحية النظرية تقييم الأصول بالقيمة المحينة الصافية، شريطة عدم تجاهل العوامل الأخرى كالكفاءة التنظيمية، الخبرة،..... ضمن حساب قيمة المؤسسة. ففي سياق قياس القيمة الإجمالية للمؤسسة من الضروري تضمين قيمة هذه العناصر (العوامل الأخرى) غير المعروضة والمفصح عنها (المخفية) ضمن الميزانية المحاسبية نتيجة أنها غير ناتجة عن مبادلات تجارية في السوق.[11]

تجد استعمالات القيمة الحالية أصولها الأولى في إطار ما يعرف بمقاربة المحاسبة الستاتيكية التي تحاول أن تقدم وضعية حقيقية للأصول المعروضة في الميزانية من خلال قيمها السوقية لفائدة المقرضين وفق منظور توقف المؤسسة عن النشاط (الزوال)، بواسطة تصفية افتراضية، الهدف منه تقديم معلومات تفيد المقرضين لمعرفة مدى ملاءة المؤسسة بالأخص، حيث ظهرت هذه المقاربة في فرنسا وألمانيا في بداية القرن التاسع عشر (المدرسة الفرانكو-جرمانية). لتتطور هذه المقاربة الستاتيكية الصرفة في نهاية القرن التاسع عشر من خلال تفضيل قيم الاستعمال (قيم التحيين) على حساب قيم السوق، حيث كان المبرر الرئيسي لذلك هو إلغاء مبدأ توقف نشاط المؤسسة لصالح إعمال مبدأ استمرارية النشاط. وبعد ذلك تطورت المقاربة الستاتيكية، وأخذت نفسا جديدا في أحضان (المدرسة الأنجلو-سكسونية) في النصف الثاني من القرن العشرين، الذي انعكس بشكل واضح في المرجعيات المحاسبية الأنجلو-سكسونية، بما فيها الدولية.[12]

باختلاف الطرق المستعملة في قياس القيمة الحالية، وبغض النظر عن المقاربة المالية المفضلة، يجب اعتبار أي أصل في المؤسسة على أنه أصل مالي، تتحدد قيمته الحالية من خلال التدفقات المفروض توليدها، مع مراعاة المخطر المرتبط به، ومن ثم، تنتج الثروة المولدة لفائدة المساهمين من زيادة القيمة الحالية لمحفظة أصول المؤسسة.[13]

وعلى هذا الأساس، يحدد الإطار المفاهيمي المحاسبي هدفه في ما يرتبط بالمحافظة على رأس المال المالي من خلال الاعتراف بكل أصل مولد للقيمة، خاصة مجموع العناصر غير الملموسة المرتبطة بخبرات وكفاءات المؤسسة، رأس مالها البشري، التنظيمي والتسويقي.[14] حيث أن هذه الأخيرة، تظهر محاسبيا عند الاستحواذ فقط، في صورة دفع مبلغ أكبر من القيمة العادلة للمؤسسة محل الاستحواذ، يعرف في شكل فارق اقتناء Goodwill. وهذا أحد جوانب قصور النماذج المحاسبية والفكر المحاسبي، إذ أن هذا الأصل المعنوي غير معترف به ولا مفصح عنه في حياة المؤسسة، وهو يمثل التنظيم المحكم والتوليف الجيد لعوامل الإنتاج داخل المؤسسة، حيث يسجل ويتم الاعتراف به لصالح المؤسسة التي تقوم بالإستحواذ على المؤسسة المستهدفة.

في هذا السياق، نجد أن الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية مستوحى من الفرضيات الأساسية لنظرية القيمة [15]، ويعتمد على مقاربة المحاسبة الستاتيكية المطورة، التي تغلب عليها نماذج التحيين، والتي يطلق عليها بالمحاسبة المحينة (الإكتروازية).

يمكن استخلاص أهم الملاحظات المرتبطة بالمقاربة الستاتيكية المعتمدة على نظرية القيمة في تفسير المحافظة على رأس المال المالي،كما يلي:

- الاتفاقية في مجال القياس المناسبة للمحافظة على رأس المال المالي، هي القيمة الحالية باستعمال قيمة السوق النشط أو القيمة المحينة للتدفقات المستقبلية، ويجب استعمال الأخيرة وفق المحاسبة الإكتروازية؛
- نظرية القيمة هي المفسر لمفهوم المحافظة على رأس المال المالي، من خلال إدراج القياس وفق القيمة الحالية (بقيم السوق الموضوعية، والقيم المحينة للتدفقات المستقبلية المتميزة بالذاتية) وأيضا من خلال إضافة فوارق القيمة الخاصة بالأصول (مكاسب الحيازة) إلى النتيجة الناجمة عن الاستغلال؛
- يقيم أداء المؤسسة في هذه المقاربة من خلال حساب الدخل الذي يشمل النتيجة الخاصة بالاستغلال، مضافا لها فوارق القيمة الناتج عن تغير قيمة أصول المؤسسة (مكاسب الحيازة)؛
- إن تقييم أصول المؤسسة وفق القيمة الحالية، يندرج ضمن مقاربة المحاسبة الستاتيكية؛ التي تتمحور حول فكرة تقديم الأصول ضمن الميزانية بقيمتها السوقية في نهاية الدورة المحاسبية، بغرض تقديم محتوى إخباري حقيقي للقوائم المالية؛
- **تمثل المحاسبة الستاتيكية إطارا نظريا ترتكز على نظرية القيمة، تقترح كهدف للنموذج المحاسبي قياس تراكم القيمة الذمية لفائدة المقرضين والمستثمرين وباقي الأطراف ذات الصلة، وتتخذ المحافظة على رأس المال المالي هدفا وقيدا لذلك في نفس الوقت؛**
- يتمثل أصحاب مقاربة المحاسبة الستاتيكية الصرفة في ذوي النزعة القانونية الذين حاولوا تقديمها كضمان لمقرضي المؤسسة، من خلال معرفة مدى ملاءة هذه المؤسسات (قدرتها على تسديد ديونها)، كون أن النمط القانوني للشركات الذي كان سائدا في حقبة الظهور هو شركات المسؤولية غير المحدودة (نظام شركات الأشخاص) الذي كان الشركاء وفقه ملزمون بدفع الخسائر من الأرباح المدفوعة لهم سابقا، إذ يتم مطالبتهم بإرجاعها، وأيضا إذا اقتضى الأمر من ممتلكاتهم الخاصة؛
- حاولت مقاربة المحاسبة الستاتيكية في ظهورها الأول، أن تقدم وضعية حقيقية للأصول المعروضة في الميزانية من خلال قيمها السوقية لفائدة المقرضين وفق منظور توقف النشاط المبني على مبدأ تصفية افتراضية، لتتطور هذه المقاربة الستاتيكية الصرفة في نهاية القرن التاسع عشر، من خلال تفضيل قيم الاستعمال (قيم التحيين) على حساب قيم السوق، حيث كان المبرر الرئيسي لذلك هو إلغاء مبدأ زوال المؤسسة لصالح مبدأ استمرارية النشاط. وبعد ذلك واصلت في التطور وأخذت نفسا جديدا في أحضان (المدرسة الأنجلو-سكسونية) في النصف الثاني من القرن العشرين، الذي انعكس وتبلور بشكل واضح في المرجعيات المحاسبية الأنجلو-سكسونية بما فيها الدولية؛
- **إن من أهم مخرجات وإفرازات تطور المقاربة الستاتيكية في أحضان المدرسة الأنجلو-سكسونية، تحولها إلى المقاربة المحينة (الإكتروازية) وظهور القيمة العادلة التي تستمد أساسها النظري من نظرية القيمة؛**
- **إن مفهوم الدخل الشامل كمقياس لأداء المؤسسة، ظهر في سياق هذه المقاربة وفي سياق المحافظة على رأس المال المالي؛**
- إن الأطر المفاهيمية للمرجعيات الأنجلوسكسونية بما فيها الدولية تميل إلى تفضيل المقاربة الستاتيكية المطورة، والتي يطلق عليها بالمقاربة التحيينية (الإكتروازية) [16] ، [17]بإدراج القيم المحينة ومفهوم المحافظة على رأس المال المالي. ويكمن جوهر الاختلاف بين المحاسبة الستاتيكية الصرفة والمحاسبة الانجلوسكسونية الحالية (التحيينية)، هو أن الأولى ترجع إلى السوق ولا تأخذ في الحسبان إلا القيم التي لها قيمة تبادلية في السوق، ومن ثم تهمل الكثير من القيم المعنوية والتي تعرف بالقيم غير المحددة، في حين المقاربة التحيينية تأخذ السوق والنماذج التحيينية على غرار قيمة الاستعمال، بالإضافة للقيم التعاقدية (التكلفة التاريخية)، ومن ثم تقيم كل الأصول والخصوم بما فيها من لا تملك قيمة سوقية مستقلة بذاتها عن المؤسسة [18]، كون أن قيمتها لصيقة بنشاط المؤسسة، والمتمثلة أساسا في الشهرة Goodwill؛
- تعرف المحاسبة التحيينية (الإكتروازية) على أنها آخر شكل حالي للتطور المحاسبي، انطلاقا من المحاسبة الستاتيكية الصرفة، المحاسبة الستاتيكية المتحوطة ثم المحاسبة الديناميكية، ثم المحاسبة الستاتيكية الصرفة المطورة ثم المحاسبة الإكتروازية (المرجعية الأنجلو-سكسونية)[19]،حيث تعرف هذه الأخيرة - والتي تسمى أيضا بالمحاسبة وفق قيمة المنفعة - بأنها المحاسبة التي يتم فيها تقييم الأصول (أو رأس المال) من خلال تحيين العوائد الإجمالية (قبل مخصصات الإهتلاك) المتولدة باستعمال هذه الأصول (رأس المال)، حيث تهدف إلى إعطاء مؤشر حول القيمة البيعية النظرية للمؤسسة ككيان واحد أو لجزء منها (وحدة)، وليس كقيمة تجميعية لقيم عناصر الأصول المشكلة لها (أي بشكل منفصل)، وظهرت المحاسبة التحيينية كحل يستجيب لطلب المساهمين الراغبين في تجنب ظهور الخسائر الكبيرة في بداية استثماراتهم، ويمكن اعتبار (Simon, 1880) بأنه الأب الروحي لنظرية المحاسبة التحيينية (الإكتروازية)[20]؛
- وفق نظرية الملكية المشتركة، يتبلور الهدف من إعداد الميزانية في إظهار حقوق الملاك على أن أصول المؤسسة تعد حقوقا ايجابية لهم، بينما تعد الخصوم (المطلوبات) حقوقا سلبية عليهم، كما أن الهدف من إعداد حساب النتيجة هو إبراز ما يحققه الملاك من عائد على

أموالهم المستثمرة، فالنواتج زيادة في حقوقهم والأعباء نقص في تلك الحقوق، وصافي الدخل المحقق هو بمثابة الزيادة في صافي المركز المالي (ثروة الملاك). [21]

- من خلال تتبع ودراسة نظرية القيمة بواسطة القيمة الحالية، والتي تحسب بعدة أشكال (قيمة السوق، التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة، ...) والمحاسبة الستاتيكية والإكتروازية كمفسر نظري ومبرر منطقي للمحافظة على رأس المال المالي، تبين أن نظرية الملكية المشتركة -التي تعتبر إحدى النظريات المحاسبية- ومن ثم الميزانية التي تقدمها هي المطابقة لمفاهيم المحافظة على رأس المال المالي.

III- نظرية الصفقات في سياق المحاسبة الديناميكية كمفسر لمفهوم المحافظة على رأس المال المادي:

في سياق نظرية الصفقات، لا يمكن تصور الدخل المحقق من قبل المؤسسة، إلا من خلال الزيادة في القدرة التشغيلية بين بداية الفترة ونهايتها، وأن المبادلات (الصفقات) التي تحدث بين المؤسسة وشركائها (المتعاملين) التجاريين هي المصدر الوحيد الملائم لحساب الربح لمصلحة مستعملي المعلومة المحاسبية المرتكزة على استمرارية وتطور المؤسسة، ومن ثم ترتكز هذه المقاربة على المحافظة على رأس المال المادي وتشترط وجود وقياس نتيجة Resultat. [21]

لا تؤثر تغيرات الأسعار على قياس الربح وفق المنطق الاقتصادي- الصناعي للنموذج، كونها لا تمس (لا تؤثر) قياس القدرة الانتاجية (التشغيلية)، مما يجعل القياس وفق التكلفة التاريخية هو الوحيد الذي يستجيب لهذه الأهداف. في هذه الحالة، تمثل المستندات المحاسبية تقارير تصدر سنويا من طرف المسيرين لمصلحة الملاك لأجل الوفاء بإلتزاماتهم، حيث يقدم الملاك الموارد للمؤسسة ويودعوها لدى المسيرين من أجل استخدامها على أحسن وجه، لهذا الغرض، يدعو (Schmalenbach) إلى تسجيل المعاملات المنجزة بتكلفة حيازتها، بمعنى بتكلفتها التاريخية. [22]

في هذا السياق، تمثل الميزانية وثيقة تخزين للمعلومات، في انتظار حساب النتيجة الاقتصادية للعمليات؛ الأصول المادية، المعنوية والمالية تكون في شكل تثبيتات في انتظار نهاية دورة الإستثمار، المخزونات والحقوق في انتظار نتيجة دورة الاستغلال والديون بالنسبة لدورة التمويل. فالأصل حسب (Capron, 1996) ما هو إلا شيء محاسبي افتراضي Objet Comptable Virtuel أو أصل هجين متمركز في الميزانية في حساب انتظار. [23]

تندرج هذه المقاربة، - المتمثلة في تفضيل استعمال اتفاقية التكلفة التاريخية كأساس لقياس أصول وخصوم المؤسسة باعتبارها تمثل بصدق أحداث واقعية من خلال المبادلات الواقعة بين المؤسسة وشركائها (نظرية الصفقات)، والتي تركز على حساب النتيجة انطلاقا من نتيجة الاستغلال دون غيرها، وتستهدف المحافظة على رأس المال المادي- في ما يعرف بالمحاسبة الديناميكية كونها المفسر الوحيد لذلك.

ولقد ظهرت المحاسبة الديناميكية في بداية الأمر بشكل غير تنظيمي (ليست مقننة) لغرض قياس الفعالية الدورية للمؤسسة – والتي تحسب بشكل عام بين العائد للفترة مقسوما على رأس المال المستثمر-، فهي بذلك تبحث عن قياس تراكم رأس المال على عكس المحاسبة الستاتيكية التي تفترض زوال المؤسسة، وبالتالي فهي مبنية على مبدأ استمرارية النشاط [24].

وعلى هذا الأساس، تسمح هذه المحاسبة بإعلام المسيرين حول ازدهار أو زوال نشاط المؤسسة، فهي بذلك تبحث عن قياس مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية الإنتاجية ووفقها الهدف الأساسي المنوط بالمعلومة المحاسبية هي المساعدة في التحكم الجيد في نشاط الاستغلال للمؤسسة، ومن ثم تحليل فعالية المبادلات، والتي لن تكون لها قيمة إلا عبر التعاضد الناتج بين مختلف الأصول ومن خلال نوعية التوليف الجيد للعناصر المكونة لذمة المؤسسة [25]. فحسب (Schmalenbach) تعطي الميزانية المبنية على المقاربة الديناميكية صورة للتحركات التي تحدث أثناء الفترة، وبالأخص ما يرتبط بالقوى المحددة لنتيجة الكيان الاقتصادي، والتي تقدم تقييما لتسييره [26]، يفيد المسيرين من جهة ومختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من جهة أخرى، وهذا هو الهدف التي تسعى له مخرجات النظام المحاسبي.

هذا المنطلق مبني على ما يعرف بالمقاربة الأحادية Approche Moniste [27] كونها تحاول أن تسخر الميزانية في خدمة حساب النتيجة بشكل دقيق ومفصل تساعد على اتخاذ القرار للمسيرين ولمختلف الأطراف ذات الصلة على حد سواء، فالميزانية وفق ذلك تمثل الخادمة Le serviteur(الوسيلة) مسخرة لحساب النتيجة وليست السيدة Le maitre (الغاية) حسب (Schmalenbach,1961) [28]، وذلك كون النتيجة هي المحصلة الأساسية التي ينتظرها جميع الأطراف ذات الصلة وتمثل مقياس أداء المؤسسة، ومن ثم أداء المسيرين ووسيلة فعالة للحكم على تسييرهم، كما أنها الوسيلة المؤدية إلى تراكم الثروة والأداة المحافظة على رأس المال في حالة عدم توزيع الأرباح بشكل كلي (تمويل الذاتي)،

حينما تكون مخصصات الإهتلاك لا تعبر عن القيمة الواجب الاحتفاظ بها بسبب مشاكل القياس المحاسبي. وفي هذا السياق يصبح قياس ثروة المؤسسة كأحد أهداف المؤسسة تحصيل حاصل بعد حساب النتيجة، والذي يكون منوط بالميزانية.

ما يلاحظ أن هذا الطرح الذي يولي أهمية لحساب النتيجة (السيدة) من خلال جعلها هي الهدف من إعداد الميزانية (الخادم)، يجعل من باقي القوائم المالية الأخرى خادمة للنتيجة، على اعتبار أن هذه القوائم ما هي إلا تحليل للميزانية؛ حيث أن النتيجة الظاهرة فيها تحلل من خلال حساب النتيجة عبر مختلف المجمعات (الإنتاج، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال،...، النتيجة الصافية) ويحلل الأموال الخاصة (صافي المركز المالي) عن طريق جدول حركة الأموال الخاصة، وحساب النقدية يحلل في جدول سيولة (تدفقات) الخزينة، كما أنه يفصح على المعلومات الكمية غير المفصلة في الميزانية والقوائم الأخرى والسردية في الملاحق. ومنه يمكن القول، أن ما سبق يفهم منه الميزانية بمفهومها الواسع (الميزانية مضافا لها القوائم المالية الأخرى)، حيث تعتبر في مجملها (القوائم المالية) خادمة لحساب النتيجة.

كما يلاحظ على هذا الطرح، من خلال التحليلات والاستنتاجات المقدمة، والتي تعتبر أن حساب النتيجة هو الهدف، نجده يتوافق مع نظرية الشخصية المعنوية (الكيان) التي بدورها تركز على النتيجة للوقوف على أداء المؤسسة بغض النظر على مموليها سواء الملاك أو المقرضون، ومن ثم فهي تتوافق مع مفاهيم المحافظة على رأس المال المادي.

وعلى هذا الأساس، من الضروري على المسيرين القيام باستهلاك النفقات قدر المستطاع كونها مصدر توليد الثروة، وعليه، يجب أن تقدم الميزانية القيم بالتكلفة التاريخية وتطبق الإهتلاكات الخاصة بالقيم الثابتة، كون هذا القياس هو الأكثر ملاءمة لحساب النتيجة المتولدة من نشاط الاستغلال للمؤسسة، ويجب تجنب أي محاولة لإعادة تقييم عناصر الذمة المالية كونها ستضيع مبدأ الاستهلاك الحقيقي للموارد [29]، الأمر الذي ينتج عنه نتيجة وذمة مالية (ثروة) لا تمثل حقيقة نشاط المؤسسة الناجم عن الاستغلال، وتؤدي لعدم المحافظة على رأس المال المادي.

إن الهدف المنوط بالقوائم المالية وفق التوصيات المستخلصة من هذه المقاربة هو المساهمة في تحديد قيمة توزيعات الأرباح ومن ثم توزيعها على الملاك، وبالنتيجة ضمان التحديد الدقيق لحقيقة الربح، الأمر الذي يجنب توزيع أرباح وهمية [30]، تتمثل أساسا في تآكل رأس مال المؤسسة دون الشعور بذلك، متصورين أنهم يتقاضون أرباحا ناتجة عن نشاط استغلال المؤسسة، مما يؤدي مع استمرار هذا الحال لمدة معينة إلى توقف المؤسسة على النشاط (موتها).

مما سبق نلاحظ، أن اتفاقية التكلفة التاريخية هي الأكثر انسجاما للمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة المعبر عنها برأس المال المادي حسب (S. Giordano-Spring et M. Lacroix, 2007) **على الأقل من الناحية النظرية**، غير أنه يلاحظ أن الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية يستعمل التكلفة الجارية (الاستبدال) Cout de remplacement كأساس لهدف المحافظة على رأس المال المادي. والتي اتفقت مع هيئات المحاسبة والحكومات في البلدان الأنجلوسكسونية؛ (المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أستراليا ونيوزيلندا) (كندا استثناءا)، التي نصبت إبتداء من عام 1975 لجانا لمناقشة القضية المثيرة للجدل المتمثلة في محاسبة التضخم، حيث تمحورت مناقشاتهم حول المحافظة على رأس المال والدخل المتعلق بكل فترة محاسبية، وخلصوا إلى تقارير دعت جميعها إلى تبني مفهوم القدرة التشغيلية المادي، على أساس تكلفة الاستبدال.[31]

لقد جاء نقاش محاسبة التضخم - المشار له أعلاه- متأثرا بفترة السبعينات، التي شهدت معدلات تضخم عالية (تضخم من رقمين) مست الاقتصاد العالمي، بما فيه أكبر الاقتصاديات. حيث تجاوز المعدل في أواخر السبعينات 30 % للدول النامية، وتراوح ما بين 12 و25 % سنويا في الدول المتقدمة (م. س. الصبان وأ.ب. شحادة، بدون تاريخ)[32]، فعلى سبيل المثال، شهدت المملكة المتحدة موجة تضخم هي الأعلى في تاريخها الحديث في الفترة الممتدة بين سنتي 1972 و1985 حيث تراوحت المعدلات السنوية بين 3.6 % كأدنى معدل و26.1 % كأعلى معدل، وبمعدل تراكمي لكامل الفترة يقدر بـــــــــــ 460 % [33]، الأمر الذي جعل الأرقام المحاسبية المقدمة وفق التكلفة التاريخية لا تعبر عن حقيقة القيم المسجلة في الميزانية بسبب مبدأ ثبات وحدة القياس (النقد) (القيم الاسمية).

لقد تم اللجوء لحساب القيمة الجارية (الاستبدالية) **كمقاربة إفصاح**، فقد كان أول حل لمشكلة الفترة الطويلة من التضخم العالي في السبعينات، والذي نجم عنها ضغط من طرف مستخدمي القوائم المالية الذين رأوا أن التقارير القائمة على أساس التكلفة التاريخية تصبح عديمة الفائدة إلى حد كبير.[34] **إذ أن استعمال القيمة الجارية تم اللجوء إليه ليس لإلغاء اتفاقية القياس وفق التكلفة التاريخية، وإنما كأداة افصاح وليست قياس لتحاول إعادة تقديم الأرقام وفق التكلفة التاريخية في الملاحق بقياس وفق القيم الجارية لتستوعب التشوه السعري الحاصل في الاقتصاد بسبب التضخم العالي.**

بالرغم من إمكانية استعمال التكلفة التاريخية المعدلة بواسطة استعمال الأرقام القياسية من خلال المؤشر العام للأسعار، لتدارك أثر التضخم على قيم أصول وخصوم الميزانية، تم اللجوء إلى التكلفة الجارية (الاستبدالية)، **والتي تستعمل في نظرنا بشكل استثنائي عند تسجيل معدلات تضخم عالية**، على غرار ما وقع في سنوات السبعينات من القرن الماضي لاقتصاديات الدول الغربية، خاصة بالمملكة المتحدة. ومن ثم انعكس ذلك على الإطار المفاهيمي للمرجعية المحاسبية الدولية وعلى المعايير المحاسبية لمعالجة التضخم العالي، وظهر نتيجة ذلك ما يعرف في النظرية والممارسة المحاسبية بمحاسبة التضخم.

وعلى هذا الأساس، **يمكن القول بأن التكلفة التاريخية حسب ما قدمه (S. Giordano-Spring et M. Lacroix, 2007) هي الأكثر انسجاما -من خلال المقاربة النظرية المقدمة- مع هدف المحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة (رأس المال المادي) في الظروف غير التضخمية أو بوتيرة تضخم متواضعة (حيث يمكن استعمال التكلفة التاريخية المعدلة)، كونها تعكس فعلا حقيقة المعاملات التي حدثت بين المؤسسة وشركائها التجاريين (نظرية الصفقات)**، ومن ثم لا تدرج ضمن الدخل (النتيجة) إلا ما هو مرتبط بالعمليات التشغيلية. أما حينما يكون هناك **تضخم عال فيصبح استعمال التكلفة الجارية للمحافظة على رأس المال المادي هو الأنسب تقنيا وليس نظريا للممارسة المحاسبية لتخطي التدهور الكبير للقدرة الشرائية للنقد.**

وما يعزز الاستنتاج السابق بأن التكلفة الجارية (الاستبدال) والطرق الأخرى المستعملة في محاسبة التضخم لمعالجة التشوهات في القيم المقدمة في القوائم المالية **أنها هشة على مستوى الأساس النظري المستندة عليه، ما خلص إليه (D. Boussard, 1982)** حيث عبر عن ذلك في دراسته بالقول:

> *"Il est relativement facile de discuter la valeur des arguments théoriques sur lesquels s'appuient les partisans des comptabilités d'inflation. Ceci ne signifie pas que la méthode des couts historiques soit supérieure aux nouvelles méthodes mais simplement que les appuis théoriques de ces dernières sont un peu fragiles".* [35]

وفي هذا السياق يجب التنويه بحالة المملكة المتحدة بالنظر لتأثيرها في فترة السبعينيات على المرجعيات المحاسبية الدولية، بالنظر لارتفاع معدلات التضخم التي عجلت بصدور إجراءات لمعالجة آثاره على القوائم المالية، ففي الأعوام 1971، 1973 و1974، اختارت لجنة المعايير المحاسبية في المملكة المتحدة نماذج القدرة الشرائية الجارية، المتمثلة في الأرقام القياسية، للاستجابة للتغيرات السعرية، ليتم بحلول سنة 1975 بواسطة (لجنة محاسبة التضخم، 1975) التغيير نحو ما يسمى بمحاسبة التكلفة الجارية عن طريق إصدار المعيار (ASSC, 1975)، حيث اعتبر الكثيرون أن هذا القرار سياسي حيث كان هناك بعض الشكوك حول أن نماذج القدرة الشرائية الجارية CPP ستؤثر بشكل كبير على الايرادات الضريبية.[36] بمعنى أن تطبيق مؤشرات الأرقام القياسية على التكلفة التاريخية لتصبح معدلة قللت من الأرباح الممثلة للوعاء الضريبي وحسبت في المحافظة على رأس المال، الأمر الذي جعل من الجهات المختصة البريطانية أمام تراجع الايرادات الضريبية، تتوجه لتطبيق نظام محاسبة القيمة/التكلفة الجارية التي نتائجها تقدم أرباحا للمؤسسات أكبر من الأرقام القياسية، **الأمر الذي يتوافق مع ما خلصت إليه دراسة (D.Boussard, 1982) التي بينت أن النماذج جاءت في خدمة المصالح الخاصة، على حساب اتساق النموذج، مما يعرضه للهشاشة.**

ما سبق، **يعزز نظريا صلاحية القياس وفق التكلفة التاريخية في المحافظة على رأس المال باعتبار وجود نظرية الصفقات كمبرر لها، وحتى عمليا يمكن الابقاء عنها باعتبار اتساقها ووجود المبررات النظرية، ويمكن معالجة عدم قدرتها على التعبير عن الوضعية المالية والأداء للمؤسسة بشكل عام والمحافظة على رأس المال بشكل خاص ميدانيا بسبب مبدأ ثبات وحدة النقد وليس لمبدأ واتفاقية التكلفة التاريخية نفسها، عن طريق استخدام أنظمة القدرة الشرائية الجارية المبنية على الأرقام القياسية لتقدم لنا ما يعرف بالتكلفة التاريخية المعدلة.** الأمر الذي يجعل من استخدام محاسبة القيمة/ التكلفة الجارية على المحك بسبب عدم اتساقها داخليا وعدم قوة تبريرها النظري، **وعدم قدرتها في الميدان على مجارات التكلفة التاريخية سواء في النماذج المحاسبية المقارنة وعند الاختيار أثناء الممارسة بتفضيل التكلفة التاريخية عنها**، يضاف إلى ذلك الشكوك التي حامت حولها عند إصدارها في المعايير البريطانية لمعالجة آثار التضخم بميلها لطرف، ممثلا في الحكومة بسبب المحافظة على الايرادات الضريبية على حساب تصحيح الوضعية الحقيقية. **وهذا ما يتفق مع ما خلصت له دراسة (T.A. Lee, 1983)** التي أكدت أن مفهوم المحافظة على رأس المال المادي تعترضه مشاكل معتبرة في التطبيق عند وضعه حيز التنفيذ، مما يجعله مفهوما تصوريا أكثر منه تطبيقيا.

IV- الخلاصة:

من خلال استعراض الإطار النظري الحاكم والحاضن لمفهومي المحافظة على رأس المال؛ المالي والمادي، **يتضح لنا بأن نظريتي الصفقات والقيمة ذوات الأصول الاقتصادية (النظرية الاقتصادية) قد قدمتا المشروعية وساعدت في تطور نظرية القياس المحاسبي من خلال تقديم أهم اتفاقيتين محاسبيتين في القياس. كما أن وجود هذه الازدواجية في النموذج المحاسبي، من خلال هاتين النظريتين انعكس على وجود ازدواجية في مفهوم رأس المال ممثلا في المالي والمادي (F. Pierrot , 2006)**، حيث خلصت إلى:

> *"D'un point de vue théorique, la dualité des concepts de capital s'inspire de la dualité des fondements des modèles comptables: la théorie de la valeur versus théorie de la transaction"* [37].

تتمثل اتفاقية القياس الأولى في التكلفة التاريخية المعبرة عن تيار فكري محاسبي مبني على مقاربة المحاسبة الديناميكية المبنية على مبدأ استمرارية النشاط بالدرجة الأولى، ومن ثم تسجيل الاهتلاك كشكل من أشكال المحافظة على رأس المال المادي حيث أنه يعتمد في تحديد الدخل المتأتي فقط من استغلال المؤسسة، مستبعدا بذلك كل أشكال فوائض القيمة (مكاسب الحيازة) مرتكزا على مبدأ تحقق الايراد، ويأخذ بعين الاعتبار نواقص القيمة (خسائر الحيازة) مرتكزا بذلك على مبدأ الحيطة والحذر. **هذا التوجه نجده ممارسا ومطبقا في المدرسة المحاسبية الفرنكو-جرمانية (القارية) L'Ecole Continentale.**

بينما تتمثل الثانية في القيمة الحالية المعبرة عن تيار فكري محاسبي مبني على مقاربة محاسبية ستاتيكية و/أو اكتروازية، تحاول أن تقيم عناصر الميزانية وفق قيمتها في السوق في لحظة إعداد القوائم المالية إذا توفر شرط وجودها أو كفاءتها أو استخدام نماذج التحيين (التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة) مع افتراض استمرارية النشاط، وتعمل على تحديد الدخل (النتيجة) من خلال نشاط الاستغلال مضافا له فوائض/نقص القيمة (مكاسب/ خسائر الحيازة)، مستعملة طرق قياس مبنية على السوق وعلى التحيين (باعتبار أن الأصل يقدم منافع مستقبلية)، حيث يتم تحيينها للوصول لقيمته (نظرية الاستثمار)، ومن ثم نراها تضع المحافظة على رأس المال المالي كقيد يحسب الفائض عنه بين فترتين محاسبيتين كدخل للفترة، ونجد اتفاقية القيمة العادلة المثيرة للجدل بين الأوساط الأكاديمية والمهنية نفسها في سياق هذه النظرية وهذا التحليل.

ومن خلال ذلك، نلاحظ أن هذا التيار لا يحترم مبدأ تحقق الايراد ونجده يستعمل مبدأ الحيطة والحذر، لكن بفلسفة تختلف عن ذلك المبدأ المتعارف عليه، حيث تتمثل في أخذ السيناريوهات التشاؤمية بدلا عن التفاؤلية في قياس فائض القيمة لأصول المؤسسة. **هذا التوجه نجده ممارسا ومطبقا في المدرسة الأنجلو-سكسونية L'Ecole Anglo-Saxon.**

ما سبق من استخلاص هذه النتائج المرتبطة **بمعرفة الأسس النظرية لكل من مفهومي المحافظة على رأس المال، نجده يبدوا مخالفا أو متناقضا لما تم التوصل إليه في كثير من الكتابات خاصة الأنجلو-سكسونية منها على غرار (T.A. Lee, 1983)** الذي يشير إلى أن البارز في المدرسة الفكرية المتبنية للتكلفة التاريخية أنها تفضل مقاربة رأس المال المالي، في حين أن المقاربات البديلة خاصة المحاسبة المبنية على تكلفة الاستبدال (الجارية) نجدها موجه نحو المحافظة على رأس المال المادي، حيث يقول:

> *"The latter historical cost school of thought appeared to prefer the financial capital approach of maintaining the original invested capital. The alternative approaches of replacement accounting and reserve accounting indicated a movement towards physical capital maintenance without abandoning the traditional historical cost system".* [38]

غير أن النتائج السابقة المتوصل إليها، تبحث عن المنطلقات والأسس النظرية لمفهومي المحافظة على رأس المال، فالتكلفة التاريخية والتي يمكن تعديلها عند وجود التضخم خاصة بتكلفة الاستبدال موافقة لرأس المال المادي، هي المبرر نظريا لما تم تبيانه عند عرض ذلك، بينما حين نجد أن المدرسة الفكرية المتبنية للتكلفة التاريخية تفضل استخدام المقاربة المالية للمحافظة على رأس المال من خلال وجهة نظر نظرية الملكية المتوجهة لجانب رأس المال الموضح في جهة الخصوم، **يجعل الأمر غير متسق نظريا وتطبيقيا، ومصدر غموض، مما يسهل من إمكانية وقوع طرق التقييم المنبثقة عن هذه النماذج في الخطأ، والأمر الذي يتفق مع ما خلصت إليه دراسة (D.Boussard, 1982) .**

في هذا السياق، يمكن الاستدلال على ما سبق، **في ما يرتبط بعدم وجود الاتساق النظري للنموذج في ما يطرحه التيار الفكري الانجلوسكسوني، هو ما قدمه (S. Giordano-Spring et M. Lacroix, 2007)**، حيث يوضح بأنه عند وضع نموذج خاص من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، فإنه لا توجد في اهتماماته كأولوية مسألة التحسين ولا حتى الاتساق النظري، فشرعية المعايير الدولية ترتكز على الإجماع أكثر منها على مقاربات نظرية تفسيرية تسمح بإزالة الغموض في التعريف والاعتراف والقياس المحاسبي، إذ يقول:

"Il n'est cependant pas dans les intentions de l'IASB de prescrire un modèle particulier, son objectif n'étant ni la perfection ni même de la cohérence théorique. Il est vrai que la légitimité des normes internationales repose plus sur un consensus social que sur des approches théoriques explicatives qui pourtant évacueraient les ambigüités d'identification, de reconnaissance et d'évaluation en comptabilité". [39]

وعلى هذا الأساس، **وانطلاقا من هيمنة الفكر الأنجلو-سكسوني على المعايير المحاسبية الدولية، يتبين فلسفة وعمل مفكري هذه المدرسة التي تغلب عليهم النزعة البراغماتية في حلحلة المشاكل العملية (التطبيقية)، فيكفي أن يكون إجماع ليتم تبني فكرة ما (مبدأ القبول العام)، حتى على حساب الاتساق النظري.** غير أن هذا الأمر قد يحد من فعالية النماذج المقدمة غير المؤسسة على قاعدة نظرية قوية تمكن من تبريرها، كون أنها لا تستطيع المقاومة طويلا عند التطبيق (الأمر الذي يفسر سرعة تعديل أغلب المعايير المحاسبية الدولية) أو حتى من خلال التبرير في سياق الدراسات والأبحاث الأكاديمية والمهنية.

تعزيزا لما سبق، نجد أن (A. Rambaud et J. Richard, 2017) يؤكدان ماتم ذكره في سياق آخر -غير بعيد- يؤدي ويصب في نهاية الأمر إلى فكرة عدم الاتساق، نظرا لهيمنة الأفكار الانجلوسكسونية والمبنية على البراغماتية، عند وجود صعوبات وفجوات في تطبيق الأفكار والنظريات على أرض الواقع، إذ ترجح المسائل الفنية المحاسبية والكفاءة الاقتصادية، حتى على حساب اتساق نظري هش، حيث يقولان:

"En d'autres termes, une certaine idée semble s'imposer sur ce que devrait être la logique comptable en lien avec le «maintien du capital» et le calcul du profit Hicksien, mais les problèmes conceptuels autour de ces termes finissent par créer un écart entre cette idée et la pratique, qui finalement repose moins sur une cohérence théorique que sur des constructions «ad hoc», centrées sur des questions de techniques comptables (relatives à l'évaluation, à la normalisation, etc.) et/ou d'efficience économique" [40].

وعموما، **نجد أن أمر عدم وجود الاتساق في كثير من النماذج المحاسبية، يبدوا أنه حالة طبيعية، باعتبار أن هذه النماذج المحاسبية هي من مخرجات ومواضيع النظرية المحاسبية.** هذه الأخيرة التي لم يصل الأكاديميون والباحثون المشتغلون في الحقل المحاسبي -ضمن ما يعرف بالفكر المحاسبي- من إيجاد نظرية محاسبية متكاملة ومتسقة وتمثل إطارا لحل جميع المشكلات المحاسبية المطروحة وما يستجد منها، وذلك مرده إلى أسباب أوردها (بهجت عبد الغفار موسى، 1989)، تتمثل في: *"افتقار بعض محاولات بناء النظرية إلى منهج بحث علمي ومنطق صريح في التحليل، اعتماد بعض الكتابات **على القبول العام فقط**، عدم تغطية محاولات بناء النظرية للمجال المحاسبي كله،....."*. [41]

ما سبق، **يبين أن النظرية المحاسبية في كثير من مواضيعها تفتقد للاتساق نتيجة عدم وضوح منهج البحث العلمي المعتمد وعدم إعمال المنطق بشكل واضح، واكتفائها بفكرة الاجماع أو القبول العام في معالجة قضاياها المتناولة، الأمر الذي يفسر حال المناهج والنماذج المحاسبية المقترحة أكاديميا ومهنيا التي تفتقد للاتساق واكتفائها بفكرة القبول العام.** هذا المصطلح الأخير الذي اقترن عبر فترة تطور النظرية المحاسبية ومهنة المحاسبة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، الذي يؤكد فكرة القبول العام كقاعدة لاعتماد نموذج أو نظرية أو طريقة محاسبية في الأوساط الأكاديمية أو المهنية على حد سواء.

ويمكن تلخيص الأساس النظري لمفهومي المحافظة على رأس المال والقياس المحاسبي (النماذج المحاسبية) في الجدول الآتي:

جدول رقم (01): يوضح الأسس النظرية للنماذج المحاسبية

	نظرية المبادلات Transaction	نظرية القيمة
هدف النموذج	المحافظة على رأس المال المادي	المحافظة على رأس المال المالي
موضوع القياس	كفاءة آلة الانتاج	فعالية التوظيف المالي
وحدة القياس	التكلفة التاريخية	القيمة الحالية Actuelle
مفهوم الأصل	شيء محاسبي افتراضي	قيمة جوهرية مرسملة

المصدر: Giordano-Spring, S. & Lacroix, M., Op.cit, p. 88.

- الإحالات والمراجع:

[1])- للتوسع حول تطور الحقب المحاسبية من ستاتيكية، ديناميكية وإكتروازية (تحيينية)، أنظر على سبيل المثال، إلى:
- Richard, J. (2015). "The dangerous dynamics of modern capitalism (from static to IFRS' futuristic accounting)". *Critical Perspectives on Accounting*, Elsevier, vol. 30(C), pp. 9-34. http://dx.doi.org/10.1016/j.cpa.2014.09.003 , Le 10/06/2019.

[2])- Boussard, D. (1982). "Vers la fin de la notion de résultat ?" . *Comptabilité et acteurs sociaux*, France, pp. 83-112. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00823823/document , Le 02/09/2018.

[3])- Lee, T.A. (1983). "The early debate on financial and physical capital" . *The accounting historians journal*, Vol.10, N°1, pp. 25-50. http://www.accountingin.com/accounting-historians-journal/volume-10-number-1/the-early-debate-on-financial-and-physical-capital/, Le 01/09/2018.

[4])- Gellein, O.S. (1987), "Capital Maintenance : A Neglected Notion". *The Accounting Historians Journal*, Vol.14, N°2, pp. 59-69. http://www.accountingin.com/accounting-historians-journal/volume-14-number-2/capital-maintenance-a-neglected-notion/ . Le 01/09/2018.

[5])- Giordano-Spring, S. & Lacroix, M. (2007). "Juste valeur et reporting de la performance: débats conceptuels et théoriques". *Comptabilité - Contrôle - Audit*, tome 13(3), pp. 77-95. https://doi.org/10.3917/cca.133.0077 . Le 02/09/2018.

[6])- حازم بدر الخطيب، (2012). "المحافظة على رأس المال في ظل التغير المستمر في الأسعار وقياس الأرباح في المنشآت الاقتصادية". *مجلة العلوم الإنسانية*. عدد 37 (06)، الجزائر، جامعة قسنطينة1، ص ص. 141-160. http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/1394/1503 . 2018/06/10.

[7])- Giordano-Spring, S. & Lacroix, M., Op.cit, p. 86.

[8])- Idem.

[9])- يقصد بالقيمة المرسملة أن قيمة العنصر تستند على امكانية توليد المنافع الاقتصادية المستقبلية.

[10])- Ibid, pp. 86-87.

[11])- Hitz, 2007. In: Ibid, p. 87.

[12])- Giordano-Spring, S., Martinez, I. & Vidal, O. (2015). "Coûts historiques ***vs.*** justes valeurs pour mesurer le résultat comptable ? Les arguments comparés des professionnels du chiffre". *Comptabilité - Contrôle - Audit*, tome 21(3), pp. 119-148. https://doi.org/10.3917/cca.213.0119. Le 02/09/2018.

[13])- Cite in : Giordano-Spring, S. & Lacroix, M., Op.cit, p. 87.

[14])- Idem.

[15])- Idem.

[16])- يتوافق الاستنتاج الخاص بأن المحاسبة التحيينية، ما هي إلا محاسبة ستاتيكية مطورة من خلال ما دعى إليه Simon بإعادة النظر في المقاربة الستاتيكية باستعمال قيم محينة (إكتروازية) مع إدخال مبدأ الحيطة والحذر الذي كان مهيمنا في تلك الفترة، أي يتم تسجيل نقص القيمة فقط لتجنب توزيع أرباح لم تتحقق فعليا، مذكور في:
- Giordano-Spring, S., Martinez, I. & Vidal, O., Op.cit, p. 126.
- Richard, J. (2011). **Comptabilité financière: Normes IFRS versus normes françaises**, (Paris : 9e Edition, Dunod), pp. 237-238.

[17])- تم استنتاج أن ما يعرف بالمحاسبة التحيينية (الإكتروازية) كشكل من أشكال التطور الحاصل في الحقل المحاسبي، ما هو إلا التطوير الذي استحدث على ما سمي بالمحاسبة الستاتيكية (الساكنة) في شكلها المطور في جزء منها، وليس في شكلها البدائي أي المحاسبة الستاتيكية الصرفة، كما تعتمدان نفس الخلفية النظرية. ومن ثم، أطلقنا عليها عبارة المحاسبة الستاتيكية المطورة، ومرد الاستنتاج هو أن المحاسبة التحيينية تعتمد على محاولة معرفة قيم مكونات الميزانية في لحظة زمنية معينة باللجوء إلى قيم السوق، ولعل أهم شئ يضاف على المحاسبة الستاتيكية الصرفة هو النماذج التحيينية (المرتكزة على تقيم شخص مقيم عند تعذر إيجاد السوق المرجعي و/أو غياب السوق الكفء (وهي الحالة الغالبة))، باعتبار أن أصول وخصوم المؤسسة تحسب انطلاقا من تحيين التدفقات المستقبلية المقدرة، على غرار نموذج التدفقات النقدية المخصومة، والتي تستمد جذورها من نظرية القيمة، ومن أعمال الاقتصادي المعروف **"ارنينغ فيشر"** فيما يخص نظرية الاستثمار.

[18])- Richard, J. (2011), Op.cit, p. 205.

[19])- للإطلاع أكثر حول مفاهيم المحاسبة الستاتيكية، الديناميكية والتحيينية (الاكتروازية) ونشأتها وتطورها وعلاقتها بالقياس المحاسبي، أنظر على سبيل المثال إلى:
- Ibid, pp. 193-242.

[20])- Ibid, p. 231, 235,237 et 238.

[21])- مطر محمد والسويطي موسى، **الأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر، ط 2، عمان، 2008، ص: 103.

[21])- Giordano-Spring, S. & Lacroix, M., Op.cit, p. 87.

[22])- Ibid, pp. 87-88.

[23])- In : Ibid, p. 88.

[24])- Richard, J. (2011), Op.cit, pp. 211-212.

[25])- Giordano-Spring, S., Martinez, I. & Vidal, O., Op.cit, p . 125.

[26])- Schmalenbach, 1961. In : Idem.

[27])- في سياق تطور المحاسبة يوجد نمطين أو مقاربتين؛ المقاربة الأحادية Approche Moniste والمقاربة الثنائية Approche Dualiste، ويعتبران حلان تقنيان بغرض تقديم دورة الاستغلال وهنا بالمفهوم الاقتصادي، حيث تكون دورتا التمويل والاستثمار متضمنتان فيها. حيث تعتمد المقاربة الأحادية -والمعتمدة تطبيقيا من طرف المدرسة الأنجلوسكسونية – على نظام محاسبي واحد والذي يقوم بتتبع جميع عمليات دورة الاستغلال بشكل مستمر، وبالتالي هي محاسبة مرتكزة على الجرد الدائم، فهو نظام مكلف كونه يسجل بشكل دائم العمليات، لكنه مفيد للتسيير، وهي محاسبة موجهة نحو التسيير ومتأثرة بالأنشطة البورصية. أما المقاربة الثنائية -تعتمدها تطبيقيا المحاسبة الفرنسية وما يدور في فلكها- فتتميز بتفريع المحاسبة إلى جزئين كلاهما يوصل إلى نفس النتيجة المحاسبية وفق نموذجين مختلفين، وهما المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية، حيث ترتكز المحاسبة التحليلية على الجرد الدائم وتعكس بدقة ما يحدث على مستوى الانتاج وتكاليفه، وهي محاسبة داخلية وغير تنظيمية (ليس اجباري

نشرها)، أما المحاسبة المالية (العامة) ترتكز على الجرد المتناوب، ولا تعكس ما يحدث على مستوى الانتاج وهي التي تكون محل تنظيم، أي موجه للجمهور. للمزيد من التفصيل أكثر انظر:

- Richard, J. (2011), Op.cit, pp. 108-162.

[28])- Giordano-Spring, S., Martinez, I. & Vidal, O., Op.cit, p . 125.

[29])- Idem.

[30])- Ibid, p. 126.

[31])- Ann O'brien, P. (1999). "**Concepts and costs for the maintenance of productive capacity: a study of the measurement and reporting of soil quality**". A thesis submitted for the degree of doctor of philosophy, School of accounting and law, RMIT University, Melbourne, Victoria, Australia, pp. 144-145. http://researchbank.rmit.edu.au/eserv/rmit:9784/OBrien.pdf , le 12/09/2018.

[32])- نقلا عن: حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص. 142.

[33])- Byrne, M. (1992). "**Utility of inflation accounting data to investors**". Dissertation to obtain the title of doctor of philosophy, Dublin City University, Unpublished dissertation, pp. 31-32. http://doras.dcu.ie/18386/1/Marann_Bryne_20130314150809.pdf , Le 05/12/2018.

[34])- Hochreutener, Y. (2018). "**A concept of presenting items in profit or loss or other comprehensive income: A theoretical and empirical study"**, Dissertation to obtain the title of doctor of philosophy in management, School of management, economics, law, social sciences and international affairs, University of St. Gallen, Canton of St. Gallen, Switzerland , p. 46. http://verdi.unisg.ch/www/edis.nsf/SysLkpByIdentifier/4778/$FILE/dis4778.pdf , Le 10/11/2018.

[35])- Boussard, D., Op.cit, p. 92.

[36])- Ann O'brien, P., Op.cit, p. 143.

[37])- Pierrot, F. (2006). "Les normes comptables internationales et le reporting de la performance". *COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S)*, Tunisie. p. 16. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00558242/document , le 12/10/2018.

[38])- Lee, T.A., Op.cit, p. 28.

[39])- Giordano-Spring, S. & Lacroix, M., Op.cit, pp. 88-89.

[40])- Rambaud, A. & Richard, J. (2017). "Les deux théories du capital financier: Application au Goodwill". *Accountability, Responsabilités et Comptabilités*. Poitier, France, p. 04. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01907619/document, Le 28/07/2019.

[41])- نقلا عن: حشيش أكرم محمد منير إبراهيم، (2011). "**إطار مقترح للتكامل بين المدخلين المعياري والتطبيقي وأثره على نظرية المحاسبة (دراسة نظرية ميدانية)**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة، ، ص. أ.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

محمد العربي قزون ،مسعود صديقي (2020)، **دراسة وتحليل الأطر النظرية المفسرة للمحافظة على رأس المال في المحاسبة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص. 97-110.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).